

تدبر السياسة في تونس: من تقسيم الأزمة إلى تقاسم الحل

بين خواء النقاش السياسي وأزمات داخلية تُصدّر باتجاه الدولة

لا يمكن قراءة مسلسل الازمة في تونس انطلاقا من لحظات معينة أو أحداث بعينها، إذ أن طبيعة الفعل السياسي وأساسا شروط الحكم وفق منظومة 1102 وما بعدها، تُعتبر منتجة للأزمات ودافعة بسقف الخلافات نحو حدها الأقصى. تتجاوز مسألة الحكم في تونس، تفاصيل القانون الانتخابي وشكل ممارسة الحكم. حيث بُنيت العلاقة بين أذرع السلطة على نوع من التوافقات والتحالفات-بالتوصيف السياسي-الغير مبنية على تقاطعات البرامج والخيارات الموجهة نحو الشعب مباشرة، إذ أن السلطة القائمة نضدت خطابها نحو الدولة مباشرة بمعنى أن الرهان كان في مضمونه مُتمثلا في "المسك بمراكز القوى مع إسناد ذلك بنوع من التزكية الشعبية. ربما يختزل شعار: من الدولة إلى المجتمع، جملة التكتيكات التي كانت ملازمة للفعل السياسي في تونس. يعني هذا الشعار ضرورة أن المصلحة الحزبية كانت هي الطاغية على اعتبار أن الحزب هو الحاضنة والحامل لجملة الأطروحات وتكتيكات الفاعل السياسي. غير أن تناقضات الفعل والتكتيك كانت واضحة وضوح الشمس، إذ أن تحالفات وتوافقات السياسة لم تكن باسم الحزب بل كانت باسم الشخص ممثل الحزب. بهذه الكيفية، تحولت الدولة إلى حزب وتحول الحزب إلى شخص. لن يمر ذلك دون أن يُثير صنوفا من المعارضة التي تتراوح بين مطالب التداول في التسيير واختلافات في الرؤية المرحلية أو هيكلية الأطر الحاضنة لهذه التكتيكات بالمعنى السياسي. انطلاقا من هذه التباينات، تدخل الأحزاب ومنها السياسة عموما في نوع من المخاض الداخلي الذي أثر سلبا على صورة الفاعل السياسي والسياسة عموما. يضيق المجال لاستعراض جملة من الشواهد على ما نحن بصدد قوله، غير أننا نستطيع الدفع بثلاث أمثلة وباختصار شديد قد تساهم في تفكيك معنى ما قصدناه.

ساحة سياسية عرجاء، وتوازنات الفرصة صفر لازالت الساحة السياسية في تونس محافظة على نوع من الستاتيكو" السياسي، مع انفراد رئيس الدولة بمسألة التسيير والتعيينات والإقالات. دون جديد مُفاجئ أو غير مُتوقع، يستمر الوضع كما هو عليه منذ 52 جويلية 1202، مع قراءة المواقف الرسمية والنهائية للقوى السياسية في الداخل والخارج، والتي أضفت نوعا من المشروعية على تحركات الرئيس-عدى بعض قوى الرفض السياسية والمدنية والأكاديمية- إلا أن باقي التشكيلات السياسية والمدنية أطلقت يدها بكامل الحرية لتنفيذ ما يراه "صالحا ومناسبا" وفق رؤيته الخاصة للدولة والسياسة والمجتمع. لا يمكن أن تستمر مسألة إدارة الدولة بمثل هذه الكيفية، إذ أن هذا الأمر لا يُبنى بعائدات ذات وزن سياسي سواء بالنسبة للمستفيدين من تحركات 52 جويلية أو غيرهم من المساندين لهذه الإجراءات. من طبيعة الفعل السياسي أن يكون جريئا، حاسما ومستفيدا من الأحداث، بل ومحركا لها. غير أن طبيعة التحركات التي يقوم بها رئيس الدولة منذ 52 جويلية 1202، تجعلنا في وارد الشك في مرحلة الما بعد. هذه المرحلة تتطلب القدر الأقصى من التكتيك السياسي والمحافظة على عقود الولاء الشعبي والمؤسساتي واستثمار كل ذلك في سبيل تدوير مراكز القوى وإعادة هندستها وفق رؤية متكاملة تجمع بين الشرعية والمشروعية، زائد سلطة التأويل للنص الدستوري

يبدو أن تفصلات العلاقة بين ما هو كائن (التمكن من مؤسسات الدولة ومراكز القوة)، وبين ما يجب أن يكون إعادة تنظيم مؤسسات الدولة وتدوير مراكز القوى)، تنتظر نوعا من لقاء المصلحة التي تفرضها شرط القوة بالنسبة إلى المنتصر، وشرط الحفاظ على الوجود بأدنى مظاهره بالنسبة للمنهزم. هذا اللقاء لا يمكنه أن يتجاوز الظرفية السياسية والاقتصادية والوبائية في تونس، وشروط توازنات الإقليم وما يمكن أن تسمح به توازنات السياسة الدولية ومُخرجات برامج ومخططات التوسع.

ومن ثمة اختبار قدرات قياداتها بتعدد الترشيحات إلى منصب رئاسة الجمهورية. وقع تصدير الأزمة من مجلس الأمناء إلى الدولة، فاخترى مجلس الأمناء ولفظتهم الدولة .

ثالث الأمثلة وآخرها، يتمثل في إفراغ النقاش السياسي في تونس منذ 1102 من محتواه السياسي وجعله منحصرًا بين أفواه رجال القانون في أغلب حلقاته. من الطبيعي أن يقع تجزئة مُخرجات الفعل السياسي إلى محاور وعناوين يُداول فيها بحسب الاختصاص دون عزلها عن طابعها الكلي. بالعودة إلى النقاشات والسجلات التي رافقت مسار الانتقال الديمقراطي، نجد أن أغلب ملخصاتها تندرج أغلبها تحت عنوان القانون. لم تسمح هذه النقاشات بالبحث في النص القانوني ذاته بعناوين مختلفة من خارج الفقه القانوني وقياس شرعية النص ومشروعيته والبحث في كفاءات تنقيحه أو إعادة صياغته وفق مقتضيات المرحلة مما أفقد النص تماسكه وقدراته الإيجابية بفعل اختلافات التأويل والفهم. لم تُطرح الحاجة إلى إعادة النظر في الحاجة إلى مختصين في المراحل الانتقالية أو توحيد القراءات للنصوص وخاصة ما تعلق منها بمسائل حيوية مثل المحكمة الدستورية أو الهيئات الدستورية أو النظام الانتخابي الذي كان في حاجة إلى مراجعة جذرية وخاصة بعد انتخابات 2014 .

ربما كانت هذه الأمثلة أهم ما يمكن الاستناد إليه في علاقة بتفكيك أسباب الأزمة وفهم مآلاتها. هذا دون أن نتغافل على جزئيات أخرى تتعلق بصورة مجلس نواب الشعب بعد انتخابات 9102 وصراعات موهومة تحت عناوين بالية عجلت بتشويه صورة السياسة بشكل عام، مع التذكير بموقف رئيس الدولة من الأحزاب والسياسة والحكم .

بين تصدير أزمات الداخل الحزبي إلى الدولة، وخواء النقاش السياسي بعد الثورة، كل ذلك عجل بنهاية حقبة مهمة من الانتقال الديمقراطي .

المثال الأول، هو ما حصل داخل حركة النهضة من صراعات داخلية انتهت مؤقتًا باختيار السيد الحبيب الجمني لترأس الحكومة. هذا الاختيار كان نتاجًا لصراع داخلي سُمي حينها بصراع المشروعية السجنية ومشروعية قيادات المنفى. يُسمى هذا الصراع في العرف السياسي بصراع تدوير النخب، غير أنه في حالتنا الراهنة لا يلامس هذا المعنى بتاتا، إذ أنه صراع تموقعات ومسك بمواطن القوى داخل الحزب، كما يندرج في إطار رد الفعل على تفوّل مركز قوى على حساب مراكز أخرى. مع تصعيد السيد الحبيب الصيد نحو رئاسة الحكومة، وقع تصعيد الخلاف الداخلي نحو الدولة، وكأن مراكز الحكم أصبحت هي المختبر الحقيقي لقدرات الفاعل السياسي ليس على التسيير بل على حسن الاختيار وصحة الحسابات .

المثال الثاني الذي نسوقه هنا، هو تجربة الجبهة الشعبية. هذه القوة السياسية التي كان من الممكن الاستفادة من وجودها كقوة معارضة تعديلية تلتقي موضوعيا مع بعض الأطروحات والخيارات ولو في جزء بسيط، لكنها تحتكم على شرعية نضالية لقياداتها وإرث سياسي يجعل من المنافسة السياسية ذات طابع لا يمكنه تجاوز سقف الانتقال الديمقراطي ولو في أبشع مراحل الصراع. هذه القوة السياسية تقاذفتها رياح الصراعات الشخصية والتي أفضت إلى انفراط عقد رفاق الأمس وترك المجال نحو قوى أخرى للمسك بل والسطو على أدوار كان من الممكن توظيفها تحت إطار المصلحة الوطنية ومقتضيات الانتقال الديمقراطي. تقف القيادات المؤسسة للجبهة الشعبية بين مؤيد لإجراءات رئيس الدولة وأخرى معارضة شرسة لما قام به منذ 52 جويلية. إن غياب الممارسة الديمقراطية وتناسق الخط السياسي، أفقد الجبهة الشعبية ما كان في مُتناولها من إمكانات التأثير في الساحة السياسية من موقع المعارضة والمُعدّل في بعض الأحيان لبعض الخيارات التي تتخذها أطراف الحكم. انتهى صراع قيادات الجبهة الشعبية بإفراغها من مكامن وحدتها

وتعويض العمل النيابي بمراسيم وأوامر، وفي مرحلة لاحقة يقع تنقيح النظام الانتخابي وقانون الأحزاب ومن ثمة الدعوة إلى الانتخابات التشريعية في موعدها، مستفيدا من دعم شعبي لا يُستهان به، وتفويض من قبل جزء من منظمات المجتمع المدني زائد بعض القوى الإقليمية والدولية .

• الاحتمال الثاني قد يكون مُتمثلا في دعوة مجموعة من الخبراء لتنقيح كامل المنظومة الانتخابية (قانون الأحزاب: استبدال المرسوم المنظم لعمل الأحزاب بقانون، النظام الانتخابي: العتبة الانتخابية وطريقة الاقتراع وتمويل الأحزاب، طبيعة الشكل السياسي: من برلماني إلى رئاسي) وغيرها من القوانين ذات الصلة. إثر ذلك، يقع عرض هذه التنقيحات على الاستفتاء والدعوة بعدها مباشرة إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها .

• الاحتمال الثالث يتمثل في انتظار دعوة للحوار من قبل القوى الرئيسية الفاعلة والتي تضررت من إجراءات 25 جويلية 2021. تكون هذه الدعوة مشتملة على تعهدات بالموافقة على ما يعرضه رئيس الدولة من شروط للحوار، وبالتالي سيكون الحوار محاولة لتعديل شروط الرئيس فقط دون توفر فرصة رفضها أو تأجيلها. في هذه الحالة سيكون مطلب هذه الأحزاب "ضمنيا" الحفاظ على حق الوجود، في حين سيكون رئيس الدولة في مقام "الموزع" لأحقية هذا الوجود .

بالنظر إلى طبيعة ما يُلَفّ المرحلة من صراعات الداخل الحزبي، وانفراد الرئيس بأسبقية الفعل السياسي، تبدو حظوظ الاحتمالين الأول والثالث ضعيفة التحقيق،

ويظهر أن كل تقاطعات المرحلة وتمفصلات السياسة ومراكز القوى في الدولة، تميل نحو الحل الثاني دون غيره . ننتظر ما قد يطرحه قادم الأيام من مُستجدات قد تزحزح قليلا بوصلة الساحة السياسية نحو قبلة الديمقراطية، والتي تسمو بطبعتها فوق الأحزاب والأشخاص. ربما تنزاح بعض قوى الفعل السياسي نحو نوع من الضغط الإيجابي، أو تطفوا على سطح الأحداث بعض من تفاصيل مشاورات ما بعد منتصف الليل، حتى نعلم من اقتسم الأزمّة ومن تقاسم الحل .

محمد العربي العياري

مركز الدراسات المتوسطة والدولية/تونس

عين على الآتي: من تقسيم الأزمّة إلى تقاسم الحل

لا يمكننا تسطيح الفهم وتعويم المعنى حول طبيعة ما حصل في 25 جويلية 2021 بالتنقيص فقط على التوصيف القانوني والسياسي، إذ أن ما يهمنا هنا هو التعامل مع الحدث باعتباره زلزالا سياسيا أجبر كامل الطيف السياسي ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين من مختلف التخصصات على الانغماس في دائرة التأويل والفهم والتحليل .

يوصل رئيس الدولة في إجراءاته المترابطة بين عزل وتعيين بعض قيادات الدولة، وزيارات لبعض المؤسسات واستقبال بعض الشخصيات السياسية والإعلامية وغيرها. ما يزيد عن ذلك، من تعيين حكومة وتقديم برنامج للمرحلة القادمة، لا نجد له أثرا إلى حد اليوم سواء صراحة أو تلميحاً. يشترك أغلب الفاعلين في مطالبة رئيس الدولة بالإسراع في تقديم رؤية متكاملة للمرحلة القادمة مع حكومة قادرة على تحقيق منجز اقتصادي واجتماعي عاجل. لكن، تبقى مطلبيّة الرؤية السياسية لرئيس الدولة-وهي أهم مطلب في تقديرنا- مطروحة باحتشام شديد من مختلف القوى السياسية والمدنية . تبدو خيارات رئيس الدولة ضيقة جدا نظرا لطبيعة تصوراتها للدولة ولشكل الحكم ونوعا ما "تخلّي" بعض القوى الوازنة حجما وقدرة على التأثير، عن "التورط" سياسيا في تقديم تصورات قد تعتبر تفويضا بالثقة لرئيس الدولة، وربما -في صورة فشلها- تتحوّل إلى ورقة إدانة. في هذه الحالة، تبقى المبادرة بيد رئيس الدولة لوحده بحكم ما أوردناه سابقا، زائد طبيعة وخصائص الرؤية السياسية لرئيس الجمهورية في علاقة بطبيعة النظام السياسي والمنظومة الانتخابية والأحزاب .

انطلاقا من هذه الزاوية سنحاول قراءة ما يمكن أن يصدر عن رئيس الدولة من مبادرات للمرحلة المقبلة، دون خوض في التفاصيل التقنية والإجرائية لهذه المبادرات .

• الاحتمال الأول قد يتمثل في تعيين رئيس حكومة وتكليفه بالاشتغال مع حكومته على ملفات تتعلق بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي مع إبقاء الشأن السياسي كما هو عليه،